تفتيت الحصار ام تفتيت النظام

خيارات بغداد وواشنطن ولعبة المعارضة العراقية

شهدت الاسابيع الماضية عددا من الاشارات المتبادلة بين بغداد وواشنطن توحي باقتراب الطرفين الى مواجهة صعبة، تتجاوز شروط لعبة الاحتواء التقليدية، باتجاه الحسم العسكري، قد لايخرج منها الطرفان او احدهما بسلام. في مثل هذه المواجهة، اذا ما قامت، تحتاج واشنطن الى اسقاط النظام العراقي كي تخرج منتصرة، بينما لايحتاج صدام الى اكثر من الصمود ليخرج منتصرا مع رصيد شعبي عربي واسلامي اضافي سيكون سلاحه في انتزاع التأهل العربي والاقليمي لنظامه. فهل واشنطن مهيأة لمثل هذا الخيار؟

لماذا التحول من الاحتواء الى المواجهة؟

في غياب امكانية تغيير النظام العراقي من الداخل عبر انقلاب عسكري او انتفاضة، وخوف واشنطن من تورط بعمل عسكري مباشر، اصبحت سياسة الاحتواء خيار امريكا المفضل.

ان مثل هذه السياسة تفترض ضمناً بقاء صدام حسين واستمراره، ولكن ضعيفا معطلا، الامر الذي تكفله العقوبات الاقتصادية.

ومن أجل رفع العتب المعنوي واسقاط ورقة معاناة الشعب العراقي، مع تكريس استمرار العقوبات كمؤسسة دائمة، ساهمت واشنطن في اصدار قرار مجلس الامن 986 (النفط مقابل الغذاء) بما يحرم النظام العراقي من حرية التصرف باموالة، مع توفير الدواء والغذاء والمستلزمات الضرورية للشعب العراقي ضمن ضوابط وآليات تتحكم فيها الامم المتحدة.

واستخدمت واشنطن لجان التفتيش الخاصة بازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية، وسيلة لضمان استمرار العقوبات، لان رفع العقوبات يحتاج الى شهادة من هذه اللجنة بنظافة العراق من تلك الاسلحة.

ومن المفارقات ان النظام العراقي بتلكئه ومناوراته في التعامل مع لجان التفتيش الخاصة خدم هدف امريكا في اطالة عمر العقوبات، واسقط بيد اصدقاء بغداد من روس وفرنسيين.

في مقابلة لمارتن انديك مساعد وزيرة الخارجية الامريكية، عبر الاقمار الصناعية (9/7/1998) رفض الادعاء بان سياسة الاحتواء المزدوج ازاء ايران والعراق قد فشلت وقال "على العكس اذا كان هناك اعتراف فانه سيكون

اعترافا بالنجاح لا الفشل. لقد نجحت الولايات المتحدة في حماية مصالحها ومصالح اصدقائها بشكل فعال من خلال سياسة احتواء العراق وايران".

من منظور الادارة الامريكية، يمكن القول ان الاحتواء حقق التالي:

- ابقاء العراق ضعيفا ومعطلا غير قادر على تهديد جيرانه.

- وحتى بقاء صدام في الحكم وظف كفزاعة لابتزاز دول الخليج العربية.

- تعطيل دور العراق العربي والاقليمي، خاصة فيما يتعلق بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية.

- في ظل نظام العقوبات انجزت لجان التفتيش مهمة تدمير معظم اسلحة العراق، الامر الذي فشلت في تحقيقه حرب الخليج الثانية.

- وفي نجاح تجربة العقوبات على العراق تكون الولايات المتحدة كرست سابقة تخدم الاستراتيجية الامريكية عالميا في التعامل مع مايسمى بـ "الدول المنبوذة".

اذن لماذا تتخلى الادارة الامريكية عن سياسة "الاحتواء" التي اثبتت جدواها لصالح مواجهة، قد تكون حاسمة، ولكن محفوفة بالمخاطر؟ خاصة وان المصلحة القومية الامريكية وليست الديمقراطية هي اولوية واشنطن في العراق، وتعامل الاولى مع الصين اليوم، رغم سنوات من الحديث عن "حقوق الانسان"، يؤكد هذه الحقيقة.

البعض يشير الى التململ العربي والاقليمي من بقاء الحالة العراقية معلقة دون حسم، التي اضافة الى ماتسببه من معاناة للشعب العراقي، كرست حالة شلل عربي شامل كما تمثل بتعطيل مؤسسة القمة العربية وغيرها من آليات العمل العربي المشترك.

والبعض الاخر من دول الخليج يرى في استمرار ضعف العراق اخلالا للتوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج لصالح ايران، واذا كان عراق صدام غير مقبول فعلى امريكا استبداله بنظام قادر على معادلة الكفة الايرانية.

والاردن، الذي يعتبر العراق رئته الاقتصادية، كان صريحا عندما طالب امريكا مرارا بحسم الوضع العراقي عبر الحوار او الاسقاط وليس الاحتواء.

ولكن رغم هذه الاعتبارات الاقليمية ووجاهتها الا انها غير حاسمة في صناعة القرار الامريكي.

تصعيد الكونغرس بقيادة اليمين الجمهوري

قد يكون الجواب في الضغوط الداخلية على الادارة الامريكية، وبالذات من الكونغرس الذي بلغ اليوم ذروة تأثيره على السياسة الخارجية الامريكية نتيجة وجود رئيس ديمقراطي مطوق بفضائحه الجنسية، امام اغلبية جمهورية في الكونغرس خاضعة لهيمنة اليمين المتمثلة في ترنت لوت رئيس الاغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ، ونيت غنغريتش رئيس مجلس النواب، وجيسي هليمز رئيس لجنة الشؤون الخارجية للكونغرس.

وان هذا الكونغرس الذي كان متلكئاً في تأييد "عاصفة الصحراء" ابان رئاسة بوش، اصبح اليوم الاكثر تطرفا في مواجهة العراق.

قال برنت لوت (26/6/1998) شارحاً لقرار مقدم الى مجلس الشيوخ بخصوص العراق ان "الهدف من هذا القرار المقدم هو الضغط على الادارة للعمل حسب الادلة المقدمة من مفتشي الامم المتحدة، التي تعتبر مخالفة غير مقبولة لالتزامات النظام العراقي، واذا ما رفضت الادارة القيام بأي عمل سيضطر الكونغرس لملء الفراغ والقيام بالعمل بدلا من الادارة".

وسربت ذات الاوساط الجمهورية نتائج المختبرات العسكرية الامريكية التي تثبت استعمال العراق لغاز "في اكس" في صواريخه، مطالبة برد فعل حاسم على تلك الادلة، منتقدة بشدة تراجع الادارة عن ضرب العراق لصالح اتفاق انان-عزيز في شباط الماضي. كما بادر الكونغرس باعتماد مبلغ 5 ملايين دولار ومن اجل دعم المعارضة العراقية، وخصص مبلغا مشابهاً لاقامة اذاعة "العراق الحر" تبث من محطات "اوروبا الحرة".

ان هذا التحرك لقادة الكونغرس الجمهوريين يتوافق مع قرب انتخابات الكونغرس الامريكي في تشرين القادم القادم بما يجعل من انتقاد سياسة الادارة تجاه العراق ورقة انتخابية، الامر الذي لايمكن للادارة الديمقراطية تجاهلها.

على هذه الخلفية يمكننا الان قراءة الخطوات المتبادلة التالية بين الادارة الامريكية والكونغرس:

- تقدمت وزارة الخارجية الامريكية في تموز الماضي بخطة عمل تحت عنوان "دعم المعارضة الديمقراطية العراقية" الى الكونغرس استجابة لطلبه، تعتمد اقامة "مركز العراق" كمكتب تنسيق امريكي في لندن برئاسة ممثل خاص للخارجية الامريكية للعمل مع المعارضة العراقية، وذلك للاشراف على تنفيذ برنامج مفصل لكيفية صرف مبلغ الـ 5 مليون دولار التي خصصها الكونغرس لهذا الغرض. والخطة مفصلة في 27 صفحة، خُصص مبلغ معين لكل من البنود الخمسة: "بناء التنظيم" مبلغ مليون و 150 الف دولار، "بناء التحالف" مبلغ 630 الف دولار، "تنفيذ قرارات مجلس الامن" 375 الف دولار، تحت بند "عراق متعدد" 675 الف دولار، بند "جرائم الحرب" مليونان و 170 الف دولار.

وسبق وان رفعت الخارجية الامريكية للكونغرس قائمة باكثر من ثمانين تنظيما سياسيا واجتماعيا وثقافيا واثنيا عراقيا، من الممكن التعامل معها في اطار تنفيذ هذه الخطة، مؤكدة ان رغم قناعة الخارجية بعدم قدرة هذه المعارضة على اسقاط صدام حسين، لكن يجب العمل على توحيدهم وتوظيفهم لتوفير البديل لنظامه، وفي اشارة الى "المؤتمر الوطني العراقي" الذي ذكر كمجرد اسم من بين الثمانين تنظيما، قالت مذكرة الخارجية الامريكية:

"كانت معظم تلك الفصائل تعمل في اطار المؤتمر الوطني العراقي (INC) منذ عام 1992 الى 1995، ولكنها غرقت في الصراعات السياسية، حتى اشتبكت في نزاعات مسلحة داخلية ضد بعضها البعض. وقد قام معظم اعضاء المؤتمر اما بتجميد او الغاء عضويتهم فيه في السنوات الاخيرة. اما الاعضاء الباقون فيه فلا يقومون بأي نشاط، ورغم ان المؤتمر واصل القيام بعمله، الا انه لم يعقد اجتماعا لجمعيته العمومية منذ عام 1992".

- رد ترينت لوت زعيم الاغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ الذي على صلة وثيقة بعناصر المؤتمر الوطني، بتاريخ 26 حزيران الماضي على مقترحات الخارجية يقول:

"لقد رفضت الادارة لحد الان تقديم دعم مباشر للمؤتمر الوطني العراقي الموحد الذي هو بمثابة اكثر تنظيم عراقي اثبت جدارته في مقارعة نظام صدام حسين في السابق، بدلا من ذلك قامت بتقديم قائمة بأسماء مجاميع ما أسموه المعارضة العراقية من ضمنها واجهات للمخابرات السورية، وبعضها مخترق من قبل النظام العراقي والبعض الاخر مرتبط بأيران بالاضافة الى اسماء مؤسسات دينية وفكرية لا علاقة بها بالعمل السياسي ولا تاريخ لها في العمل المعارض. هذه القائمة وعدم توفير التقرير الذي طلبناه من الادارة يشيران الى ان الادارة ليس لديها اهتمام جدي بتوفير الدعم الى المعارضة العراقية."

- كما سربت مصادر الكونغرس معلومات نشرتها صحيفة "وول ستريت جورنال" (17/7/1998)، تشير الى مبادرة الادارة الى تقديم "خطة سرية/علنية" للعمل لاسقاط النظام مطلوب تفويض مالي من الكونغرس للانفاق عليها، ولكن تلك الاوساط اعتبرتها غير كافية. مشيرة بذات الوقت الى اقتراحات الجنرال واين دوانغ، القائد السابق لقيادة العمليات الخاصة في الجيش الامريكي الذي شارك في حرب الخليج، والذي تقدم بها للكونغرس خلال جلسات الاستماع الخاصة، وتضمنت اقتراحاً بتنفيذ عمليات عسكرية لاطاحة صدام من خلال تمويل تعاقد مع شركة خاصة للتدريبات العسكرية مع المعارضة العراقية. وان الهدف من هذه العمليات هو دعم حركة تمرد للمعارضة العراقية في الجنوب تدعمها وحدات من "المرتزقة" الامريكية بهدف انتزاع السيطرة على مدينة البصرة وتحويلها الى منطقة آمنه خارج سيطرة بغداد شبيه بكردستان العراق، تحميها الولايات المتحدة.

- رغم رفض الادارة الامريكية التعليق على هذه الاخبار، الا ان صحيفة "وول ستريت جورنال" ذكرت بان الادارة الامريكية "قتلت" الفكرة.

المعارضة العراقية ولعبة السياسة الداخلية لامريكا

ان عناصر المؤتمر الوطني العراقي، الذين لهم وجود مباشر ودائم في واشنطن، ولكن في عزلة عن التنظميات العراقية الاخرى، استعانوا باليمين الجمهوري الذي في صراع انتخابي مع الادارة الديمقراطية، لفرض زعامتهم على الاخرين. وبدلا من العمل الجاد لاعادة بناء ما فقده المؤتمر عبر المراجعة والانفتاح على الاخيرين لجؤوا للطعن والتشكيك بالاخرين باعتبارهم " واجهات للمخابرات السورية، وبعضها مخترق من قبل النظام العراقي والبعض الاخر مرتبط بأيران".

وان قيادة المؤتمر الوطني، التي تحمل واشنطن مسؤولية فشلها في كردستان العراق، تحاول اقناع زعماء الكونغرس الجمهوريين بتبني مشروع في جنوب العراق مشروعا فشلت في تحقيقه في شمال العراق.

ان قيادة الكونغرس ليس من الغباء ان تُستخدم ورقة من قبل تنظيم عراقي خسر قواعده بين العراقيين، والصحيح هو ان زعامة الكونغرس هي التي تستخدم قيادة المؤتمر لاغراضها الحزبية. وبالمقابل بادرت عناصر ديمقراطية في مجلس النواب الامريكي بتقديم عريضة وقعها 34 نائبا منهم جمهوري واحد، تطالب، على النقيض من الزعامة الجمهورية للكونغرس، باعادة النظر في العقوبات ضد العراق لتصبح عسكرية وليست اقتصادية.

المعارضة و الملاذ الآمن في جنوب العراق

رغم انتقادات زعامة الكونغرس لادارة كلينتون الا انها لم تقدم بديلا عمليا. اما فكرة تقويض النظام عبر اقامة ملاذ امن في الجنوب العراقي التي يدعو اليها عناصر المؤتمر الوطني، فانها لم تخرج عن نطاق المناقشة في جلسات الاستماع في الكونغرس، والبحث الاكاديمي، فقد بحثت في ندوة عقدها مركز واشنطن لسياسات الشرق الاوسط (20 تموز 98) القريب من اللوبي اليهودي، تحت عنوان "مراجعة الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق: خيارات امام السياسية الامريكية"، حيث قدم دانيال بايمان وهو محلل في "مؤسسة راند"، وسبق له العمل كمحلل مختص بشؤون الخليج في وكالة المخابرات المركزية الامريكية، خيارا بعنوان "تقويض النظام العراقي:

" يقضي بان يتم العمل على اضعاف النظام اولا من خلال دعم المعارضة العراقية، تمهيدا لزعزعته وصولا للاطاحة برأسه، اما عن طريق الاغتيال، او عن طريق وصول المعارضة ذاتها الى الحكم. ويتم هذا الدعم من خلال العمل مع جماعة المؤتمر الوطني العراقي، ومساعدته في الجنوب او بايجاد معارضة جديدة، واقامة منطقة ملاذ آمن

لهذه المعارضة تنطلق منها للعمل ضد نظام الحكم في العراق، اضافة الى اغراء اعوان الرئيس العراقي للتمرد عليه، مع تقديم الدعم العسكري وتوفير المظلة الجوية لهذه القوى المتحدة بحملة دبلوماسية دولية للتدخل لصالح المعارضة العراقية، في الوقت الذي تبقي على تشديد الحصار حول العراق".

نقطة الضعف القاتلة في هذا الخيار هو افتراض وجود اطار يوحد المعارضة العراقية منسجم مع الرغبة الامريكية قادر على الانطلاق من جنوب العراق كقاعدة. ان اوساط الخارجية الامريكية، التي لاتزال تجربة عملية "خليج الخنازير" الفاشلة لغزو كوبا عالقة بذهنها، ادرى باستحالة قيام عناصر المؤتمر الوطني بمثل هذه المهمة بعد انتكاسته عام 1996 وانفراط عقده. واذا كان الحديث عن بديل للمؤتمر يجمع المعارضة العراقية، فهذه مهمة طويلة وقد تكون مستحيلة بظروف اليوم، والطرف العراقي الوحيد القادر على لعب دور حاسم ومهم في الجنوب العراقي، هو "المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق" بزعامة السيد محمد باقر الحكيم الذي يتخذ من طهران قاعدة له. وليس سراً ان اي تحرك للمجلس الاعلى محكوم بسقف ايراني، وهنا السؤال هل واشنطن مستعدة لقبول دور ايراني في مستقبل العراق، خاصة بعد اطلاق طهران لصاروخ "شهاب 3" بمدى 1300 كيلومتر يمكن ان يصل اسرائيل؟

وقد تكون الادارة الامريكية مستعدة لاستقبال الحكيم في واشنطن، خاصة وان ممثل الحكيم في لندن سبق له وان قام بزيارة عمل لواشنطن. ان دعوة من اجل تبادل الرأي شيء، والدخول في التزام تجاه الحكيم وبالتالي ايران شيء اخر، وبدون مثل هذا التطور يصبح من الصعب على الحكيم زيارة واشنطن.

ان المعارضة العراقية بحاجة الى اعادة اكتشاف نفسها كبداية لاعادة كسب ثقة العراقيين قبل الاخرين، وهذا امر يتطلب الكثير من الصراحة مع الذات، واذا كان الحديث عن وحدة المعارضة امرا مستحيلا بحكم ظروف الهجرة والجغرافية، فان عملية الفرز باتت ضرورية لظهور كتلة تمارس ما تدعي، بشفافية تقبل المساءلة والتعددية مع التقيد بشروط وضوابط عمل مشترك، بما يضمن المشاركة في صنع القرار وتحمل المسؤولية، وقد تكون الصيغة البرلمانية اسلوبا مناسباً.

تفتت الحصار ام تفتت النظام

صعد النظام العراقي مؤخرا لهجته محذرا الامم المتحدة من انه لن يقبل استمرار الحظر، واكد بيان صادر عن اجتماع مشترك لمجلس قيادة الثورة وقيادة حزب البعث (21 تموز 98) ان النظام "لا يمكن ان يقبل باستمرار الحصار الجائر الذي مضى عليه ثماني سنوات"، واضاف البيان من ان "اي تصرف سياسي او فني من اي جانب لعرقلة رفع الحصار سيواجه بموقف حازم من شعب العراق وقيادته"

وقبل ذلك بأيام اعلن صدام حسين في خطابه بالذكرى الثلاثين لانقلاب 17 تموز 68: ان رفع الحصار سوف لن يتم عبر قرار جمعي صادر عن مجلس الامن وانما سيتم عبر تفتيته قائلا: "ان هذا العام، ومما سيتبعه، ان شاء الله، من زمن اضافي، انما هو عام وزمن تفتيت الحصار عن العراق بصورة جدية"، واضاف "ان الرسالة التي وجهها الى مجلس الامن والامين العام للامم المتحدة الاجتماع المشترك لقيادة الحزب ومجلس قيادة الثورة في الاول من ايار 1998، ليست صيحة احتجاج فقط، وانما هي ارادة واستراتيجية بديلة".

رغم ان لغة هذا الخطاب ليست جديدة، ولكنها تعكس يأس النظام من امكانية توصل مجلس الامن الى قرار برفع الحظر، الامر الذي تبشر به فرنسا وروسيا، وقد تهدف بغداد من ذلك التصعيد تحريك الموضوع بأمل التوصل الى صيغة جديدة على غرار اتفاق آنان-عزيز في شباط الماضي، تعيد قضية الحصار الى الواجهة بأمل تحسين موقف المفاوض العراقي استباقا لاعلان نتائج المختبرات الفرنسية والسويسرية بثبوت استعمال العراق لاغاز (في اكس) في صواريخه.

مادامت دول الجوار وغيرها على غير استعداد لخرق قرارات الحظر بما يصطدم بالرغبة الامريكية، سيبقى حتى ذلك القدر المحدود من التهريب عبر حدود ايران وتركيا وسوريا محكوما بسقف امريكي.

ان التلويح بالتهديد دون استخدامه كما توحي عبارة "هذا العام، ومما سيتبعه، ان شاء الله، من زمن اضافي" سيرتد على بغداد بمزيد من الضعف داخليا ودوليا.

وبالمقابل اي خرق للحظر او اجراءات التفتيش، كطرد المفتشين او استعادة السيطرة على قسم من الشمال العراقي، سيعطي الادارة الامريكية المبرر امام مجلس الامن لابقاء الحظر دون نهاية وتوجيه ضربة، خاصة وان الكونغرس سيكون ضاغطا بهذا الاتجاه، تكرس تفتيت العراق وان بقي النظام، بدلا من تفتيت الحظر.

(الملف العراقي، العدد 80 - آب 1998)

❋ ❋ ❋